حمل عنوان (إطلاق إمكانات النمو الحضري)

قراءة لملحق تقرير حالة سكان العالم 2007م (3-3)

تحتاج المدن إلى منظور واسع النطاق بشأن تغيير المناخ ودورها فيه

أصدر صندوق الأمم المتحدة للسكان نهاية شهر يونيو الماضي ٢٠٠٧م تقريره السنوي رقم ثلاثون عن حالة سكان العالم ٢٠٠٧م والمعنون بـ (إطلاق حالة النمو الحضري) ويتضمن ملحقاً خاصاً بالشباب الذين نمو في الحضر.

ويعتبر عنوان التقرير لهذا العام وما تناوله من موضوعات هام جداً، وذلك كونه يسلط الضوء على قضية هامة تتعلق بحاضرنا ومستقبلنا وهي قضية النمو الحضري بأبعادها وجوانبها المختلفة والتي قد يغفل عنها الكثيرون ولا يعيروها أي اهتمام.. والأهم ما في التقرير وعنوانه أنه يضع العالم أمام تحد كبير ويطلب من كافة الدول أن يكونوا على أهبة الاستعداد للنمو الحضري المستقبلي .. وأن يستعدوا له الاستعداد الجيد وذلك قبل فوات الأوان.

عرض / بشير الحزمي

صحيفة ١٤ أكتوبر.. ونظراً لأهمية التقرير وما تضمنه من قضايا وموضوعات مهمة تتعلق بالنمو الحضري.. تستعرض- وعلى ثلاث حلقات أهم محتويات ومكونات وفصول الملخص هذا التقرير وفيما يلي الحلقة الثالثة والأخيرة من قراءتنا لملخص هذا التقرير .

التحضر والقابلية للاستدامة

الفصل الخامس من التقرير وتحت عنوان " التحضر والقابلية للاستدامة في القرن الحادي والعشرين "أشار إلى أنه ستنبثق ثمار التحضر نتيجة لاتباع نهج صحيحة تحسباً للنمو الحضري .. وهذه النهج لا يمكن أن تكون محلية فحسب ، ومفهوم التغيير البيئي العالمي ، وهو محصلة التحديات البيئية المحلية أوالأقليمية أو الوطنية وتأثيرها يمثل إطاراً أوسع نطاقاً لتحقيق التكامل بين الاستراتيجيات المحلية.

وتأثيرات التغيير البيئي العالمي طويلة المدى ، وهذا معناه نيل الشواغل البيئية المحلية والمباشرة مزيداً من الاهتمام ومع ذلك فإن واضعي السياسات الذين يدركون التفاعلات بين التأثيرات المحلية والمالية ، القصيرة والطويلة الأجل ، يمكن أن يخففوا من التأثير البيئي العالمي ، ويتناول الفصل إحدى المسائل الأساسية في هذا الصدد ، وهي مسألة استخدام غطاء الأرض والمسألة الأساسية الأخرى هي تغير المناخ ، فمن الممكن أن تتسبب المدن في تغيرات في النظم الإيكولوجية تتجاوز حدودها بكثير ، وحجم هذا التأثير يتفاوت حسب مدى الثراء فتأثير المدن الفقيرة يكون عادة محلياً وإقليمياً ، أما المدن الغنية فإن تأثيرها قد يكون عالميا.

وسيكون تأثير تغير المناخ أشد على البلدان والمدن الفقيرة وعلى الفقراء وبخاصة فيما يتعلق بالأوضاع الصحية وبإمدادات المياه ، وهذا يرجع جزئياً إلى وجودهم في مناطق استوائية ولكنه يرجع أيضاً إلى أن الفقر يحد من القدرة الحضرية على الصمود في مواجهة الأزمات والكوارث الطبيعية .

وتطل مدن كبيرة كثيرة ويعيش على وجه الإجمالي ١٣ ٪ من سكان الحضر، على سواحل بحرية أو عند مصبات أنهار كبيرة ، وارتفاع مستوى سطح البحر نتيجة لتغير المناخ يمكن أن يجعل بعض المناطق غير قابلة للسكن ، وتشمل هذه المناطق مدناً كثيرة تنمو بسرعة تركز اهتمامها على النمو الاقتصادي بدلا من أن تركز على حماية نفسها من تغير المناخ ، والتأقلم مع التأثيرات المتباينة لتغير المناخ يستدعي بُعد نظر واستجابات ملائمة للظروف والموارد المحلية ، وقد بدأت المدن في تبادل الخبرات وبناء القدرات المحلية وهذه الشبكات يمكن أن تصبح مؤثرة سياسياً.

واضعو السياسات الذين يدركون التفاعلات بين التأثيرات المحلية والعالمية يمكن أن يخففوا من التأثير البيئي لمدنهم

وتحتاج المدن إلى منظور واسع النطاق بشأن تغير المناخ وبشأن دورها فيه ، وينطوي التفكير على المدى الطويل والتخطيط الاستباقي على أفضل أمل في التخفيف من تأثيرات تغير المناخ .

رؤية لمستقبل حضري قابل للاستدامة.

وفي الفصل السادس والأخير من هذا التقرير وتحت عنوان (رؤية لمستقبل حضري قابل للاستدامة السياسات والمعلومات والحكم) أوضح أن التحضر يتيح فرصة للحد من الفقر ومن انعدام المساواة بين الجنسين وتحقيق التنمية المستدامة ولكن عدم تصحيح الممارسات غير القابلة للاستدامة وعدم الاستعداد للنمو المقبل يمكن أن يكون لهما تأثير عكسي وتحسين الحكم الحضري ينطوي على مسؤولية حكومية وعلى شراكة مع المجتمع المدني ، وعلى الاستجابة بفعالية للاحتياجات المحلية ، وينطوي حالياً على وجود أفق للتخطيط وللسياسات ويتجاوز الاحتياجات الحالية.

والحكومات المحلية تكون عادة هي أضعف حلقة من حلقات القطاع العام ، ولكن مع لا مركزية النشاط الاقتصادي والحكومي ومع تصاعد دور المجتمع المدني المحلي ، من المتوقع منهما المزيد ، وتنطوي المدن الصغيرة التي يقطنها أكثر من نصف سكان الحضر على مزية المرونة ولكنها ضعيفة من حيث الموارد والمعلومات والقدرة التقنية.

وباستطاعة المنظمات الدولية أ ن تساعد في هذا الصدد بسوق مبررات إتباع سياسات استباقية ، بقبول حتمية التغير، ومساهمات الفقراء

تحسين الحكم الحضري ينطوي على مسئولية حكومية وعلى شراكة مع المجتمع المدني

في المستقبل الحضري، باستطاعتها أن تشير إلى عدم جدوى محاولة منع الهجرة من الريف وباستطاعتها أن تشير إلى عدم جدوى محاولة منع الهجرة من الريف وباستطاعتها أيضاً أن توضح الطريقة الايجابية لخفض معدلات النمو الحضري ، وهي الحد من الفقر والعمل على تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين وتحسين خدمات الصحة الإنجابية وبخاصة الفقراء ،وتحتاج المدن إلى معلومات اجتماعية ديمغرافية أفضل لكي تساعدها على اتخاذ القرارات وكثيرون من الفقراء والوافدين الجدد إلى الحضر لا تراهم فعليا اعين الإداريين الحضريين ولذا فهم محرومون من الخدمات وذلك لافتقارهم إلى عنوان أو وجود معترف به في المدينة ومشاركة منظمات فقراء الحضر يمكن أن تساعد على سد بعض ثغرات المعلومات ولكن المجتمع المدني يحتاج أيضاً إلى معلومات أفضل لكي يكون أكثر فعالية ، ولم تدرك الحكومات المركزية والجهات المانحة الدولية حتى الآن إدراكاً كاملاً أهمية توافر معلومات دقيقة في الوقت المناسب ومفصلة تفصيلاً ملائماً ويسهل الحصول عليها في شكل موحد بالنسبة للإداريين وواضعي السياسات في المدن الصغيرة، وتحتاج المدن أيضاً إلى مهنيين مدربين على الصعيد المحلي لكي يستفيدوا من المعلومات المتاحة أفضل استفادة .

وباستطاعة صندوق الأمم المتحدة للسكان وخبراء السكان تقديم مساهمة كبيرة في هذا الصدد بحيث يتيحون للمدن الصغيرة تحقيق أقصى إمكاناتها فيما يتعلق بتحقيق القابلية للإستدامة وفيما يتعلق بالحد من الفقر .

صحة الانجاب بالمباعدة بين الولادات

إعداد د/محمد احمد الدبعي

واجب علينا حماية الأم وعافيتها لتتمتع بصحة جيدة بدنيا ونفسيا ، خالية من الأمراض ، متمتعة بحياة سعيدة .

وإحدى الوسائل لحفظ صحة الأم وعدم وصولها إلى المضاعفات أو الوفاة هي المباعدة بين الحمل .. بمعني عدم تكرار الحمل بشكل متتالي ، كأن يكون الفرق بين حمل وآخر (سنتين إلى ست سنوات) .

إنها خط الحماية الأول للأمهات والمواليد ، وهدفها الأساسي منع وفيات المواليد والأمهات وأيضا منع تعرضهن للمضاعفات المرضية للحمل والولادة المترتبة على تقارب الحمل والولادات .

أما المباعدة الطويلة ، على سبيل المثال من (١٠-١٥ عاما) فليست جيدة كونها تأتي وقد كبرت الأم ، وبذا تكون عرضة لمضاعفات الحمل المتأخر وتعسر الولادة .

إذا لابد أن تكون هناك فترة للمباعدة بين حمل وآخر اقلها – كما ذكرت سنتين ، وأكثرها ست سنوات ، حتى تستعيد الأم عافيتها وتتمتع بأهلية وجاهزية طبيعية للأحمال القادمة وتتاح لها فرصة كاملة لاستعادة فيسلوجية جسمها بعد الحمل .

فنحن نعرف أن هناك تغيرات كثيرة تحصل للمرأة أثناء الحمل وأثناء الولادة وكذا بعد الولادة ، ولابد من فتره زمنية كافية لترتاح وتعود إلى حالتها الطبيعية ، ولا يكون ذلك في اقل من سنتين ، كذلك ليأخذ الطفل الوليد حاجته من الرضاعة الطبيعية الكاملة والتغذية الجيدة والرعاية المناسبة ، ويأخذ المولود القادم فرصته إلى النمو الطبيعي الكامل داخل بطن امه ويحظى بالعناية الكافية والرعاية الملائمة بعد الولادة ، فإذا حملت به في اقل من سنتين على ولادتها السابقة سيتأثر بمسألة تتابع الحمل من خلال صور كثيرة ، ومن ثم يولد ناقص الوزن أو يولد مبكرا (اقل من ٩ أشهر) ، لان الأم بذلك أو لشيء ما ، لم تتغذى التغذية الكافية التي توصلها إلى حمل كامل .

يفهم من هذا أن التأثيرات لا تقتصر فقط على الأم أو على الطفل الحالي ، بل وعلى الطفل القادم أيضا ، وفيها من العبء الكبير على الأسرة وعلى المجتمع بأكمله .

إضافة على ذلك يزداد الخطر على صحة الحمل والمواليد كلما زاد عدد المواليد (من المولود الرابع فما فوق) ويرافق الحمل صعوبات ومتاعب كثيرة تقل معه – في بعض الأحوال – فرص حياة المولود أو يولد ضعيفا في غير موعده (قبل الشهر التاسع) أو بوزن اقل من الوزن الطبيعي ، ويترتب على الولادة المبكرة في هكذا حال ، معاناة ومشاكل كثيرة منها قصور التنفس وعدم نضوج الأجهزة (الجهاز الدماغي – الجهاز التنفسي) ، وهو ما يفضي إلى وفيات كثيرة بين حديثي الولادة ، وان لم تكن الوفاة ، يبقون عرضة أكثر للإصابة بالأمراض وترتفع لديهم حالة نقص الأوكسجين في الدماغ وضمور الدماغ والإعاقة الدائمة .

من المتاعب البارزة المبكرة وكذا المتأخرة التي تتعرض لها الأمهات بسبب تكرار الحمل (لين العظام – هشاشة العظام – فقر الدم المزمن – الأم الحوض والعمود الفقري فقر الدم وغيرها) .

وبدورها تعيق هشاشة العظام حركة المرأة وتسبب لها آلام دائمة وتضيق في الحوض ، وما ينتج عن ذلك من مضاعفات أخرى يترتب عليها صعوبة في الحمل والولادة ، ما يجعلها مضطرة لكي تلد لإجراء عملية قيصرية أو جراحية يزداد معها أكثر وفيات الأمهات والمراضة ، كما يمكن أن تصاب المرأة لكثرة الولادات وتكرارها بنزيف شديد بعد الولادة بسبب ارتخاء الرحم ، مما قد يؤدي إلى الوفاة ، وان لم يؤدي إلى الوفاة يؤدي إلى مضاعفات مرضية أخرى خطيرة .

كذلك تبقى عرضة للإصابة بأمراض كثيرة ، كارتفاع ضغط الدم ومشاكل في الكلى ومشاكل في أجهزة الجسم الأخرى .

رئيس البنك الدولي يؤيد دعوة قادة العالم لتجديد الشراكة العالمية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة

واشنطن / وكالات

انضم رئيس البنك الدولي روبرت زوليك إلى قادة العالم في تأييد مبادرة تقودها المملكة المتحدة لتسريع خطى التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة – وهي الأهداف الدولية للتغلب بحلول عام ٢٠١٥ على الفقر والجوع والمرض والتحديات الأخرى الماثلة أمام عملية التنمية في أشد بلدان العالم فقرا.

أعلن رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون عن وجود "حالة طوارئ في عملية التنمية"، معرباً فيه عن إخفاق المجتمع الدولي في تحقيق الأهداف التي تم تبنيها في مؤتمر قمة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠، وبما أنه لم يَبقَ سوى سبع سنوات ونصف على حلول عام ٢٠١٥ وهو الموعد النهائي المحدد لتحقيق هذه الأهداف، فقد دعا رئيس الوزراء غوردون براون: الحكومات، ورجال الأعمال البارزين، والمجموعات الدينية، ومنظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم لتكوين شراكة لتعبئة الجهود وتسريع خُطى التقدم في البلدان النامية.

وأيّد هذه الدعوة رؤساء دول وحكومات من بلدان متقدمة وبلدان نامية، ورؤساء تنفيذيين لشركات كبرى متعددة الجنسيات، وذلك بإضافة أسمائهم إلى إعلان خاص بالأهداف الإنمائية للألفية الجديدة.

وأعلن البنك الدولي أيضاً– وهو أحد أكبر مصادر المساعدات الإنمائية لأشد البلدان فقراً– عن مساندته لتجديد الجهود الدولية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة.

قال روبرت زوليك، رئيس البنك الدولي، "إن البنك الدولي يرحب بقيادة رئيس الوزراء غوردون براون لهذا المسعى والتركيز على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة. وإنني أتطلع إلى حضور دورة يدعو إليها الأمين العام للأمم المتحدة في شهر سبتمبر القادم للتركيز على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة في أفريقيا".

وأضاف السيد زوليك، " سنبذل كل ما بوسعنا لمساندة البرنامج الذي أوجزه رئيس الوزراء غوردون براون، بما في ذلك من خلال الحملة الهامة لتجديد الموارد التمويلية للمؤسسة الدولية للتنمية، وهو الأمر الحاسم الأهمية بالنسبة لمعظم البلدان الفقيرة".

وتقدّم المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) قروضاً بدون فوائد ومنحاً إلى أشدّ ٨٠ بلداً فقراً من أجل برامج تعزيز نموها الاقتصادي، وتخفيض أوجه عدم المساواة، وتحسين الظروف المعيشية لشعوبها. ويجري استخدام حوالي نصف موارد المؤسسة الدولية للتنمية لمساعدة البلدان الواقعة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

ووفقاً لتقرير صدر عن البنك الدولي في أبريل / نيسان الماضي، فإن بلدان منطقة جنوب آسيا ومنطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة شرق آسيا تسير على درب تحقيق الهدف الأول من بين الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة ألا وهو تخفيض أعداد من يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ مقارنة بمستويات عام ١٩٩٠.

ومن المحتمل أن تكون أفريقيا جنوب الصحراء التي يقطنها حوالي ٣٠٠ مليون نسمة يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم هي المنطقة الوحيدة التي من غير المُرجّح أن تحقق هذا الهدف.

وتجدر الإشارة إلى أن كافة المناطق لا تسير على الطريق الصحيح للوفاء بالهدف الخاص بتخفيض معدلات وفيات الأطفال من بين الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة. ومازالت التغذية تمثل تحدياً كبيراً، حيث إن حوالي ثلث أطفال البلدان النامية يعاني من نقص الوزن أو ضعف النمو. ومازال نصف سكان البلدان النامية يفتقر إلى خدمات الصرف الصحي الكافية.

مدير مستشفى الصحاب لـ (السكان والتنمية) :

القطاع الخاص يهدف إلى تحسين الخدمات الصحية ، ودعمه ضروري لتعزيز الشراكة في مواجهة المشكلة السكانية

تحسين خدمات الصحة العامة والصحة الإنجابية من خلال رفع الوعي وتغيير المواقف للوصول إلى سلوك صحي وإنجابي سليم ينسجم مع الأهداف المرجوة لدعم خدمات الصحة العامة عموماً والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة خصوصاً وتطويرها وتوسيعها ، مسألة مهمة في ظل الوضع السكاني الحالي ونسبة الخصوبة المرتفعة بين السكان ، وبالتالي فإن تشجيع ودعم المؤسسات الطبية الخاصة في توفير خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وخدمات الأم والطفل مهم جداً لتوسيع هذه الخدمات والاستفادة منها لما لها من انعكاسات إيجابية على مستوى الأسرة والمجتمع والتحسين في الجهود التنموية .

وحول هذا الموضوع التقينا الدكتور / توفيق بشر مدير مستشفى الصحاب وخرجنا بالحصيلة التالية :

حوار/ شوقي العباسي.

□ شراكة القطاع الخاص في الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة مهم جداً لتوسيع نطاق تلك الخدمات .. كيف تنظر إلى الأهمية؟

تعزيز الشراكة

– في الحقيقة هذا الموضوع مهم جداً خصوصاً وأن القطاع الخاص يعتبر المكمل للخدمات التي تقدمها الجهات المعنية وبالتالي فأن الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في هذا الجانب هام وضروري لتعزيز الشراكة بين القطاع الحكومي والخاص وبالذات فيما يتعلق بخدمات الصحة الإنجابية وتوفير خدمات تنظيم الأسرة وما يتعلق بالأمومة والطفولة من أجل الإسهام في رفع نسبة الاستفادة من تلك الخدمات وحتى يقوم كذلك القطاع الخاص بالدور المطلوب وكذا تحديد السبل والآليات التي تمكنه من القيام بدوره على أكمل وجه والإسهام الفاعل في العمل السكاني وتحسين نوعية خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، كما أن أهمية دعم وتشجيع القطاع الخاص على توفير وتقديم تلك الخدمات تكمن في توسيع نطاق تلك الخدمات والوسائل وكذا التحفيز والدعوة إلى خلق الطلب عليها والتشجيع على استخدامها قبل الجمهور، ومن ثم الآثار الإيجابية التي تنعكس على الأسرة والمجتمع جراء الاستفادة من تلك الخدمات ، وبالتالي فإن عملية التعاون والتنسيق هذه سيكون لها الأثر الإيجابي الكبير في إيصال الخدمات إلى أكبر قدر من شرائح المجتمع المختلفة في معظم أرجاء الوطن ومن ثم الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة للسياسة السكانية .

□ ما الذي تنشطون به في المستشفى ؟ وكيف تنظر إلى مستوى الخدمة المقدمة ؟

أنشطة وخدمات طبية متنوعة

– المستشفى مثله مثل أي مستشفى خاص يهدف إلى تقديم خدمات طبية ومجتمعية في القطاع المعني به، حيث نقوم بتقديم خدمات طبية في مجال النساء والولادة والأطفال وغيرها من الأقسام الأخرى ، ولكن نحن نولي الأمومة والطفولة جل اهتمامنا من خلال توفير الخدمات الطبية المتكاملة لهذه الفئة ، ونحن نحاول الإسهام في خفض نسبة الوفيات بين الأمهات من خلال القسم الخاص بالحوامل والخدمات المتعلقة بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والمشورة الكاملة

وخدمات التوليد.

وبالتالي فإن مستوى الخدمة المقدمة يعتبر ممتاز وهذا العمل يعتمد في الأول والأخير على الضمير لأن العمل في الطب أمانة لأنه وحتى الآن لا توجد معايير ثابتة لتقديم الخدمات في المرافق الطبية الخاصة ، وكذا عدم وجود نظام صحي خاص مشرف، وقد يكون هناك بعض السلبيات والأخطاء في بعض المرافق إلا أن هذا لا يعمم على الكل.

أهمية توفير الوسائل

وبالتالي فإننا نعمل على توفير هذه الخدمات وتحسينها إيمانا منا بالشراكة في هذا الجانب وأن تكون متاحة للجميع والأمل كبير في تولينا الجهات المعنية اعتباراً في توفير تلك الخدمات والوسائل وغيرها من الأنشطة والفعاليات الخاصة بالقضية السكانية والعمل السكاني .

□ ماذا عن مستوى التنسيق بينكم وبين الجهات المعنية بهذا الخصوص ؟

قضية هامة وتنسيق مستمر

– طبعاً التنسيق في هذا الموضوع مستمر مع العديد من الجهات العاملة في هذا المجال سواء في القطاع الحكومي أو منظمات المجتمع المدني والجمعيات الخاصة كذلك، من أجل دعم وتوفير الوسائل المتعلقة بتنظيم الأسرة للمستشفى ، وذلك انطلاقاً من مبدأ الشراكة في هذا الموضوع وكذلك كون القضية السكانية قضية خطيرة ووطنية والجميع يتحمل مسئولية تجاهها.. ونحن في المستشفى لدينا عيادة خاصة بالنساء والولادة ورعاية الحوامل وتنظيم الأسرة ونقوم بتوفير وسائل تنظيم الأسرة بمختلف أنواعها وذلك بالتنسيق والتعاون مع جمعية رعاية الأسرة اليمنية حيث يتم صرف تلك الوسائل من قبل كادر متخصص يعمل في المستشفى ومن ذوي الخبرة ، بحيث يتم صرف الوسيلة بطريقة طبية صحيحة ووفق معايير محددة يتم إتباعها أثناء عملية صرف أية وسيلة لأية امرأة من أجل ضمان نجاح تلك الوسيلة وعدم حصول أي مضاعفات أخرى ، ومن خلال التقارير التي ترفع إلينا نلاحظ مدى زيادة الإقبال على تلك الخدمات والاستفادة من الوسائل الخاصة بتنظيم الأسرة

، وهذا ما يشجعنا على توفير تلك الوسائل في المستشفى ونأمل أن يتم دعم القطاع الخاص بتلك الوسائل حتى تكون متاحة في متناول الجميع وأن يكون هناك نظام مراقبة ومتابعة وتقييم لعملية صرف الوسائل من قبل الجهات المعنية.

□ برأيك ما هي العوامل التي تساعد في نجاح خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة؟

عوامل لإنجاح الصحة الإنجابية

– في الحقيقة هناك عدة عوامل لإنجاح خدمات الصحة الإنجابية بما يجعلها تخدم احتياجات النساء والرجال ولا بد من توفيرها وهي:

توفير الدعم اللازم لسياسات وبرامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والالتزام بها من قبل الدولة وتشمل كذلك القطاعات ذات الصلة ومنها القطاع الخاص كذلك التوصل إلى تفاهم مشترك للصحة الإنجابية وما تحتويه مع صانعي القرار والسياسات وتخصيص موارد من أجل تلك الخدمات ، كذلك إشراك المرأة في قيادة هذه الخدمات وتخطيطها وإدارتها وتنفيذها وتنظيمها ، بالإضافة إلى تمكين المرأة على ممارسة اختيارية فيما يتعلق بالخصوبة وإشراكها في الأنشطة الاجتماعية وإزالة العقبات التي تواجه المرأة في الحصول على المعلومات وعدم الاستفادة من ما هو متاح من وسائل وخدمات خاصة بالأمومة والطفولة وكذا مشاركة الرجل على تحمل المسئولية بشأن السلوك الإنجابي والالتزامات الأسرية.

تحسين نوعية الحياة

وبالتالي فإن نجاح خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة مهم جداً كون تنظيم الأسرة يهدف إلى صحة الأسرة وكونه مرتبط بالأهداف الصحية فإنه مرتبط أيضاً بحقوق الإنسان وأهداف التخطيط السكاني وبما يوافق حجم السكان حجم الموارد المتاحة لاستمرار وتحسن حياة السكان في المجتمع.

□ هل هناك برامج وأنشطة توعوية تقومون بها لرفع الوعي تجاه هذه القضية؟

توعية وتثقيف

– حقيقة برامجنا تقتصر على تقديم المشورة والتثقيف للمترددين على العيادة الخاصة بالنساء من خلال تقديم المشورة وإيضاح الفوائد الهامة لتنظيم الأسرة بالإضافة إلى توعية بعض الرجال الذين يأتون مع زوجاتهم وشرح وسائل تنظيم الأسرة وفوائدها وأهمية دور الرجل في مساعدة زوجته على اختيار الوسيلة المناسبة وتعريفهم بأهمية رعاية المرأة الحامل وضرورة زيارتها للمرافق الصحية أثناء الحمل والولادة ، وضرورة المباعدة بين المواليد ، وأهمية دعم الرجل لزوجته أثناء الحمل مادياً ومعنوياً وتشجيعها والتعاون معها على تنظيم الأسرة التي تعتبر مسئولية الزوجين ، كما أننا خلال برنامج التثقيف الصحي نقوم باستهداف الزوج والزوجة في التوعية بمختلف القضايا الصحية والمتعلقة بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وانعكاساتها الإيجابية على مستوى الأسرة والمجتمع .

ضرورة المشاركة

نحن نأمل أن يتم إشراك القطاع الطبي الخاص في الدورات والندوات التي تتم بهذا الخصوص حتى يتم نقل المعلومات والمؤشرات الجديدة إلى المترددين على المرافق وكذلك إمدادنا بالوسائل اللازمة لإيصال الرسالة الصحية والسكانية المناسبة وزيادة الترويج لخدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة .

□ هل من كلمة أخيرة تودون قولها؟

– ما أتمناه أن يتفاعل الجميع مع هذا الموضوع وأن تقوم الجهات المعنية بالتنسيق مع المرافق الخاصة ودعمها وتشجيعها على تقديم خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، كما أؤكد على أن القضية السكانية قضية وطنية تهم المجتمع اليمني بأكمله وليست قضية الحكومة وحدها باعتبارها تهم واقع الوطن والمجتمع ومستقبلهما ، وأن مشاركة القطاع الخاص ضرورية ويجب أن يتحمل الجميع المسئولية في مواجهة هذه القضية وتحدياتها المستقبلية في مختلف الجهود التنموية ومنها جهود التنمية الصحية ، كما أؤكد على أن ما تم إنجازه في هذا الجانب شيء يجب أن نفخر به ولكنه دون مستوى الطموح الذي نطمح إليه سواء في القطاع الحكومي أو في القطاع الخاص فيما يخص القضية السكانية لأن المؤشرات تؤكد أننا ما زلنا نعاني من نمو كبير في السكان ونسبة الخصوبة مرتفعة مما يؤدي إلى إشكاليات مختلفة في الأسرة والمجتمع.